

نشرة إعلامية

INFCIRC/685

Date: 10 November 2006

GENERAL Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تلقتها الوكالة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية

تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة، مرفقاً بها "رد جمهورية إيران الإسلامية على مجموعة المقترحات المقدمة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦"، كما ورد في وثيقة الأمم المتحدة A/61/514-S/2006/806.

ويرد مستنسخا طيه، لعلم الدول الأعضاء، نص المذكرة الشفوية وكذلك نص مرفقها، بناء على طلب البعثة الدائمة.

البعثة الدائمة

لجمهورية إيران الإسلامية

لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)

Heinestr 19/1/1 A-1020 Vienna/Austria

رقم الهاتف: ٢١٤ ٠٩ ٧١ (٠٠٤٣-١)؛ رقم الفاكس: ٢١٤ ٠٩ ٧٣ (٠٠٤٣-١)؛ البريد الإلكتروني: PM.Iran_IAEA@chello.at

الرقم: ٢٠٠٦/١٤٤

٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة، ويشرفها أن ترحب منها تعميم الوثيقة المرفقة التي تتضمن "رد جمهورية إيران الإسلامية على مجموعة المقترحات المقدمة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦" (وثيقة الأمم المتحدة رقم A/61/514-S/2006/806) على الدول الأعضاء ونشرها باعتبارها وثيقة إعلامية رسمية ضمن فئة الوثائق INFCIRC، وإتاحتها للجمهور عبر موقع الوكالة الإلكتروني.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه الفرصة كي تعرب لأمانة الوكالة مجدداً عن أسى آيات تقديرها.

مدير مكتب العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات

عناية: السيد فيلموس تشيرفيني

المدير،

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ص.ب. ١٠٠ (P.O.Box 100)

فيينا (A-1400 Vienna)

Distr.: General
12 October 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٨١ من جدول الأعمال
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه رد جمهورية إيران الإسلامية
المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ على مجموعة المقترحات التي قدمت إلى جمهورية إيران
الإسلامية في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والواردة في الوثيقة S/2006/521 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في
إطار البند ٨١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. جواد ظريف



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

رد جمهورية إيران الإسلامية على مجموعة المقترحات المقدمة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية، منذ البداية، تؤمن بتسوية النزاعات عن طريق التعامل البناء والمفاوضات العادلة، وظلت تلح باستمرار على احترام حقوق جميع الأطراف وعلى سيادة القانون. ولذلك، ترى جمهورية إيران الإسلامية أن الاعتراف بالحقوق يستلزم إعمالها بإخلاص، مثلما يستلزم اشتراط تحمل المسؤولية العمل بموجبها.

وإلى هذا الأساس:

يستند منح العضوية في المنظمات الدولية والتسليم بالتزاماتها وبالحقوق والمكافآت المقدمة للعضو. وإنكار الحقوق والامتيازات يعد تحدياً لمقومات العضوية. فما من حكومة يمكنها أن تمنح نفسها حقوقاً وتحرم الآخرين منها. وما من حكومة يمكنها أن تفترض اضطلاع الآخرين بمسؤوليات وتعفي نفسها من تلك المسؤوليات. ومن ثم، فإن جمهورية إيران الإسلامية، مع التزامها بكامل مسؤولياتها، تؤمن بتوسيع نطاق علاقاتها مع جميع الدول المحبة للسلام في العالم، وترفض أي عدوان أو تهديد يسبب عدم الاستقرار أو الحرب.

ومن نفس المنطلق، تقف جمهورية إيران الإسلامية ضد إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها وتطويرها وانتشارها، وتعتبر أن إنتاج أجيال جديدة من هذه الأسلحة يعوق على وجه الخصوص الجهود البناءة من أجل نزع السلاح، وترفض إنتاج أي أسلحة نووية أو بيولوجية أو كيميائية.

وتؤمن جمهورية إيران الإسلامية بقوة:

بأن المبالغ الضخمة المنفقة من ثروة الأمم على إنتاج هذه الأسلحة وتخزينها وتطويرها وانتشارها يمكن أن تساهم كثيراً في استئصال جذور انعدام الأمن والاستقرار والظلم، ليحل محلها السلام والأمن والعدل والتعايش السلمي والرفاه، لو وظفت لخدمة الناس ونشر القيم الروحية والأخلاقية، وللقضاء على أوجه الحرمان بحالات التعليم والصحة والرفاه، ولتطوير العلوم والتكنولوجيا السلمية.

وتقدم حكومة جمهورية إيران الإسلامية ردها على مجموعة المقترحات التي عرضها السيد خافيير سولانا في طهران في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وذلك بعد أن قامت بدراساتها

أفرقة خبراء استنادا إلى المبادئ المذكورة أعلاه وفي ضوء مبادرة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة.

١ - نهج التعامل:

أعلنت جمهورية إيران الإسلامية تكرارا في الماضي أنها تسعى إلى إجراء مفاوضات عادلة من أجل تسوية المسائل المطروحة. ولذلك، عندما سُلمت مجموعة المقترحات في ٦ حزيران/يونيه، اعتمدت إيران نهجا للتعامل، ورحبت بالتخلي عن لهجة التهديد، وشرعت في النظر بجدية في المقترح، إيمانا منها بأن الجانبين يمكنهما التوصل إلى اتفاق يستند إلى القانون الدولي. ورأت جمهورية إيران الإسلامية أن النظر في هذا المقترح والتفاوض بشأنه يعدان مدخلا لتسوية سلمية للقضية النووية إلى جانب مسائل أخرى هي موضع اهتمام مشترك.

ومن ثم بدأت لجان الخبراء عملها في كل من المجالات المطروحة. وفي نفس الوقت، استمرت الاتصالات وعمليات التواصل بين كبير مفاوضي إيران بشأن الملف النووي ونظيره من الاتحاد الأوروبي، مفسحة المجال باطراد من أجل المضي نحو غاية واضحة المعالم. وخلال هذه الفترة، لم توضع شروط مسبقة ولا إنذارات نهائية من أي من الطرفين.

ومن المفارقات أنه بينما كانت الاتصالات واستعراض الخبراء للمقترح تأخذ مجراها، شهد المجتمع الدولي قيام بعض الحكومات، ودون مبرر، بإطلاق حملة سلبية، معلنة أن جزءا من مجموعة المقترحات يعد شرطا مسبقا لأية مفاوضات، ثم قاطعت المفاوضات من جانب واحد. ومن ثم استؤنف نهج المواجهة والتهديد في الوقت الذي كانت فيه المنطقة تواجه أزمة. وبعد أن اتخذ قرار مجلس الأمن، أصبحت تسوية الأزمة عن طريق الحوار والتفاهم في مواجهة تحد خطير.

فهذا الإجراء المتسرع، والذي لا مسوغ له في مجلس الأمن قد أفسد مسار التفاوض والتفاهم. ونتيجة لذلك، أصبح حسن نية محاورى إيران موضع شك كبير. فالكثيرون في إيران يعتقدون الآن أن مجموعة المقترحات كانت تهدف إلى تجميد الدبلوماسية وفرض الضغوط بدلا مما كانت تدعيه من تفاهم وتعاون وتحسين للعلاقات. وليس من السهل تصحيح الآثار السلبية لهذا الزلل الجسيم، حيث أضحت الثقة في نوايا الجانب الآخر مخفوفة بالمخاطر إلى حد بعيد.

ولا يخفى عليكم أنه لا يوجد أي مسوغ قانوني أو منطقي أو حتى سياسي لتدخل مجلس الأمن واتخاذ إجراءات بخصوص هذه القضية. فتفسير ممارسة "الحقوق غير القابلة للتصرف" لدولة ما بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين أمر لا معقول بطبيعته ويعد سابقة

تبعث على السخط وبخاصة في ضوء تصريح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور البرادعي بأن برنامج إيران النووي لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن أي إجراءات يتخذها مجلس الأمن يمكنها أن تزعزع وتدمر الأسس والمبادئ التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وميثاق الأمم المتحدة. فإذا كان عدم انتشار الأسلحة النووية هدفا مشتركا ومقبولا للمجتمع الدولي، فإن إنكار ما للدول من حقوق صريحة وغير قابلة للإنكار وتقييدها لن يعملا لغير صالح هذه القضية فحسب، بل وسيزيدان من تعقيدها. وليس الدفاع عن حق إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية السلمية وتطويرها واستخدامها مسؤولية إيران فحسب، بل هو بالفعل مسؤولية يشترك في تحملها جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

ونحن نكرر ونؤكد مجددا أن برنامج إيران النووي لم يجد أبدا عن مساره السلمي. ولذلك، فإننا لم ننظر أبدا إلى هذه القضية باعتبارها مسألة أمنية. ومن جهة أخرى، فإن الانشغال بمسألة الأمن في منطقتنا هو أمر مشترك لدى كل الدول المسؤولة. ولم تظهر بعد أي إشارات وبيانات واضحة تشير إلى وجود نوايا ملخصة لدى الأطراف الأخرى من أجل التفاوض والتفاهم بشأن هذه الشواغل.

لتسوية القضية المطروحة بشكل دائم، لا يوجد بديل سوى الاعتراف بالجذور والأسباب الكامنة التي أدت إلى وصول الجانبين إلى الوضع المعقد الحالي، وإزالتها. وعندما يشكل "الحق مقابل عدم الثقة" النهج الأساسي في النظر إلى البرنامج النووي لدولة ما، ويصبح هذا ذريعة للرفض، فإن أخذ جانب الحذر في البرنامج سيكون نتيجة طبيعية لذلك؛ فرما لن يكون الطرف الآخر على استعداد أبدا لمنح إيمانه وثقته. وفي المقابل، فإن اتباع نهج قانوني وعادل، يستلزم إتاحة إمكانية الحصول دون عوائق على التكنولوجيا النووية السلمية، من شأنه أن يؤدي إلى الشفافية والرصد الكامل.

إننا غير مهتمين بالحد من أعمال التفتيش على مرافقنا وأنشطتنا النووية أو تعليقها. ونعقد أنه لم يكن لديكم أيضا في الماضي، وليس لديكم الآن، أي مبرر لأن تحرموا إيران من القدرات النووية السلمية، أو لأن تلجأوا إلى استخدام وسائل عدائية. فكل شيء يتوقف الآن على اهتمامكم وميولكم ونواياكم. فربح قرن من الرفض والحرمان قد دفع إيران إلى المضي في برنامجها النووي على أساس الاستقلال والاعتماد على الذات. وقد أثمرت الآن سنوات من المشقة والجهد الدؤوب والنفقات الضخمة، حيث حققت إيران قدرات محلية في جميع مجالات هذه الصناعة.

فالوقود النووي مصيره أن يصبح سلعة استراتيجية في مستقبل الطاقة على الصعيد العالمي. وحيث تواصل البلدان الأوروبية الرئيسية إنتاج هذه السلعة، عن طريق استثمارات ضخمة وإعانات كبيرة، تتوقع إيران كذلك أن تؤدي استثماراتها الضخمة إلى الإنتاج حتى لا تضطر إلى الاعتماد حصرا على موردين معينين. غير أن نهج الاعتماد على الذات، يستثني إقامة التعاون والشراكات. فبرنامج إيران النووي مفتوح تماما أمام الاستثمار والتشغيل والتطوير والإنتاج المشترك. وكما أعلن الرئيس، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة لتنفيذ برنامجها النووي من خلال اتحاد يُنشأ مع بلدان أخرى.

وفي ضوء نهجنا المنطقي الثابت في التعامل والهادف إلى تسوية المسألة النووية والمسائل الأخرى التي هي موضع اهتمام مشترك على أساس الحوار والقانون الدولي، ومن أجل إثبات نوايانا الحسنة مرة أخرى، نقدم ردنا على الرغم من الرسالة السلبية الهدامة التي حملها قرار مجلس الأمن ١٦٩٦.

٢ - وبالنظر إلى أن:

١/٢ جمهورية إيران الإسلامية قد خططت لأن تنتج محليا جزءا من الوقود النووي المطلوب للبرنامج المعتمد لإمداد وإنتاج ٢٠.٠٠٠ ميغاواط من الطاقة النووية خلال السنوات العشرين القادمة، فإن تكرار الخروقات وعدم الامتثال من جانب البلدان الأوروبية والولايات المتحدة لتعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وكذلك لالتزاماتها التعاقدية بالتعاون ونقل التكنولوجيا قبل الثورة وبعدها، وجزءاتها المفروضة، وامتناعها عن الإمداد، وعدم وجود ضمانات دولية للإمداد المتواصل بالوقود، كل ذلك لم يترك لإيران سوى خيار المضي قدما في إنتاج جزء من الوقود المطلوب محليا.

٢/٢ لقد أحرزت جمهورية إيران الإسلامية تقدما كبيرا في مجال التكنولوجيا النووية استنادا إلى حقوقها المنصوص عليها بموجب المادة ٤ من معاهدة عدم الانتشار. ويشمل ذلك مرافق لإنتاج خام اليورانيوم، والوصول بمرفق تحويل اليورانيوم إلى مستوى الإنتاج الصناعي، ومرافق لتخصيب اليورانيوم من أجل الإمداد الجزئي للمحطات النووية لتوليد الكهرباء، والوقود المطلوب، ومجمع الإنتاج الماء الثقيل، وتطوير المفاعل البحثي العامل بالماء الثقيل، وقيام الخبراء المحليين بوضع تصميم إنتاجي لمفاعل يعمل بالماء الخفيف بقدرة ٣٦٠ ميغاواط بما يتماشى والأنظمة الدولية. وتعد جمهورية إيران الإسلامية اليوم إحدى البلدان المنتجة للوقود النووي، وهذا واقع لا يمكن إنكاره.

٣/٢ وقد ظلت جمهورية إيران الإسلامية تشدد منذ البداية على الحاجة إلى مراعاة التوازن بين حقوقها ومسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ويستند تطوير برنامجها النووي

السلمي إلى حقوقها المحددة وغير القابلة للإنكار بموجب المعاهدة. وهي لا يمكن أن تقبل حرمانها من حقوقها القانونية في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية بما في ذلك دورة الوقود، ومواصلة البحث والتطوير فيما يتعلق بعملية التخصيب على نحو ما تنص عليه معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤/٢ وتحصر جمهورية إيران الإسلامية منذ البداية على الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار في تطوير برنامجها النووي، وأجريت جميع أعمالها وأنشطتها حتى الآن بالشفافية اللازمة والكافية وفقا للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار وفي إطار رصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥/٢ وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن مجموعة مقترحات ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ تشمل عناصر يمكن أن تكون مفيدة لنهج بناء. ومن أهمها:

أولا - التأكيد مجددا على حقوق إيران غير القابلة للتصرف في تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية دون تمييز وفقا لمعاهدة عدم الانتشار؛

ثانيا - الاستعداد للتفاوض باعتبار ذلك بداية جديدة للتوصل إلى "اتفاق شامل" مع إيران.

٣ - وعلى هذا الأساس وبعد استعراضات الخبراء، تعلن جمهورية إيران الإسلامية:

١/٣ أنها تعتبر أن المقترح المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ يتضمن أسسا وإمكانات مفيدة لتعاون شامل وطويل الأجل بين الجانبين. إلا أن لدى جمهورية إيران الإسلامية أسئلة ومواطن لبس تتعلق بالضمانات المتصلة بحقوقها. ومن خلال المفاوضات البناءة، يتعين وضع الأسس اللازمة للتوصل إلى اتفاق شامل.

٢/٣ أنها على استعداد لإزالة الشواغل لدى الجانبين من خلال المفاوضات ولتلقي إيضاحات عن طابع، المسائل الواردة في العرض ومداهها، ونهجها، ومستواها، ومدتها، وعمقها، مثل مسألة التعاون الحقيقي والعملي في تطوير برنامج إيران النووي السلمي بما في ذلك مفاعلات الماء الخفيف والثقيل، وممارسة إيران حقها في إنتاج الطاقة النووية بما في ذلك دورة الوقود ومواصلة البحوث والتطوير في مجال تخصيب اليورانيوم.

٣/٣ أنها على استعداد لإقامة "تعاون طويل الأجل" في مجالات الأمن والاقتصاد والسياسة والطاقة من أجل تحقيق "أمن مستدام في المنطقة" و "أمن الطاقة في الأجل الطويل".

٤/٣ أهما، كما هو الحال دائما، تعتبر أن بالإمكان تسوية جميع المسائل عن طريق التفاوض والمشاركة.

٤ - وترى جمهورية إيران الإسلامية في الفكرة والمبدأ الكامنين في مجموعة المقترحات المعروضة، "عملية متجددة من المفاوضات من أجل تحقيق نتائج واتفاقات شاملة" تكون بديلا لجميع السبل الأخرى لتسوية المسألة النووية، ويتضمن ذلك ما يلي:

- المساعدة على تحقيق تسوية سلمية وسريعة للتراخ النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأحكام معاهدة عدم الانتشار من خلال توسيع إطار التفاهم، والتوفيق بين المواقف، وتسوية الخلافات بين مختلف الأطراف.
- وضع المبادئ والأسس اللازمة لبناء الثقة والتعاون المتبادل في المجال النووي.
- تحسين وتوسيع نطاق العلاقات والتعاون بين إيران والأطراف الأخرى في جميع المجالات على أساس الاحترام والثقة المتبادلين.
- تعزيز السلم والأمن في المنطقة والتقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي في إيران.

إن جمهورية إيران الإسلامية تقبل الفكرة الأساسية للمقترح. وكما ظلت تذكر دائما، فإن السبيل الوحيد لتناول هذه المسائل هو التوصل إلى تفاهم في عملية من التفاوض الشامل، من أجل تسوية الخلافات ولوضع أسس وقواعد لإقامة علاقات وتعاون شاملة. ونحن نرحب بهذا النهج.

وفي نفس الوقت، لا بد من الإشارة إلى نقاط معينة والتشديد عليها:

١/٤ يتعين إرساء عملية التفاوض، باعتبارها وسيلة التوصل إلى اتفاق وإلى تسوية القضية، على قاعدة أساسية من الثقة. ويعني ذلك أنه في المجالات ذات الأهمية، يتعين القيام قبل المفاوضات بتحديد مستوى من الضمانات، ويشمل ذلك على وجه الخصوص فعالية المفاوضات، وإمكانية التوصل إلى نتيجة فعالة في إطار زمني محدد ومعقول، والحفاظ على الاستقرار خلال العملية، وتجنب الإجراءات المعطلة والهدامة من الداخل والخارج، وهيئة بيئة قائمة على الإنصاف والتوازن والمنطق والتراضي.

ويتطلب ذلك نقاشا وتفاهما. هذا ومجموعة المقترحات تخلو من الاهتمام الواجب بهذه المسألة الضرورية.

٢/٤ وهناك أدلة وتجارب واضحة تعطي لإيران مبررا لأن تبقى متشككة كثيرا في إخلاص بعض أعضاء مجموعة ١+٥، على الأقل في نواياهم المعلنة بإقامة علاقات شاملة

وتعاون. ولذلك تعتقد إيران أن على هذه الحكومات تقديم ضمانات والتزامات ومؤشرات تظهر بوضوح تغيراً في سلوكها وعدم وجود نوايا لاحتواء إيران أو للبحث عن ذرائع للقيام بأعمال عدائية قبل المفاوضات.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أن التحرك الأخير من مجموعة ١٠+٥ من أجل إعادة فتح الباب المؤدي إلى مجلس الأمن واتخاذ قرار ضد إيران يعد خرقاً واضحاً لحسن النوايا المعلن من جانب هذه المجموعة في أنها ستتبع مسار التفاوض والتفاهم من أجل تسوية المسألة النووية. وسيعوق ذلك بشكل خطير التوصل إلى نتيجة موفقة لعملية التفاوض، إلا إذا أُزيلت كل آثاره وأُبطلت باتخاذ إجراءات واضحة في هذا الصدد.

٣/٤ وترى جمهورية إيران الإسلامية أن المفاوضات ستكون بناءً إذا:

- رست على قواعد ومبادئ ملائمة؛
- استندت إلى منهاج واضح مقبول للمجتمع الدولي؛
- أُتخذت معاهدة عدم الانتشار و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قاعدة أساسية للقانون المنطبق؛
- تم التخلي عن مواقف الرفض والحرمان بدلا من الشفافية والمراقبة؛
- مضت قدما في شكل ملائم؛
- توخت التوازن والمنطق في العروض المتعلقة بشواغل جميع الأطراف وفي مراعاتها وأتاحت لكل طرف إمكانية تحقيق مصالحه وأمنه بشكل متناسب؛
- اتسمت بتشكيل مناسب بمشاركة من لهم مصالح حقيقية؛
- تم تحديد المحاورين الذين سيضمنون الالتزامات الناتجة عن المفاوضات؛
- حددت ما إذا كانت النتيجة النهائية ستنفذ بشكل انفرادي أو مشترك أو تعددي من قبل الأطراف.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين تحديد مدى سلطة كل مفاوض وحدودها وإعلان ذلك بشكل رسمي، وذلك ما تستلزمه أهمية القضية المطروحة وعمقها. ويجب أن يكون واضحاً أن يعهد للمفاوضين بسلطة كافية للتفاوض والمساومة فيما يتعلق بالمسائل الحساسة وتلك التي هي محل النزاع. ويعني ذلك أنه ينبغي منح المفاوضين الإذن بالتفاوض واتخاذ القرار فيما يتعلق بكل المسائل، على الأقل استناداً إلى شرط الاستشارة.

وفيما هو أبعد من ذلك، فإن الاقتراح يفتقر إلى أية إشارة إلى ضمانات غير قابلة للنقض أو الإلغاء وهي ضمانات يتعين إلحاقها بالتعهدات. وتعد هذه الضمانات ضرورية على وجه الخصوص فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التكنولوجيا والمعدات النووية المتقدمة، وإنشاء محطات الطاقة النووية وتشغيلها، وإمدادات الوقود النووي، ونقل المعارف والتكنولوجيا. وبالنسبة لإيران، ينبغي أن يكون وضحا أن تعهدات نظرائنا ستصبح دائمة، دون أن يكون لأحد الحق في إنهائها أو تقييدها أو إمكانية القيام بذلك، في سياق ضوابط التصدير، ومجموعة موردي المواد النووية، والقوانين والأنظمة المحلية، وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة.

وحيث إن مجموعة المقترحات لا تتناول هذه الأساسيات، فإن جمهورية إيران الإسلامية قد أعدت اقتراحاتها المحددة الخاصة بها، وهي جاهزة للتفاوض والاتفاق بشأنها. وتفتقر مجموعة المقترحات أيضا إلى إبداء المراعاة الملائمة "للتفاوض في حد ذاته" الذي يمثل مسألة محورية للمقترح. وما أكثر أوجه الغموض في هذا الصدد.

إن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة، في خطوة أولى، للتعاون بشكل كامل بشأن مسألة الاتفاق على نطاق المفاوضات وعناصرها. ونقترح أن يكون هدفنا الأول هو الاتفاق على الاختصاصات، أو على مجموعة من المبادئ التوجيهية أو بيان مشترك لتكون أساسا لتحديد توجه واضح للمفاوضات. ومن شأن ذلك أن يبرز وجود إرادة قوية مشتركة لدى جميع الأطراف في التوصل إلى تسوية عادلة للقضية النووية، تستند إلى المعاهدات من خلال مفاوضات محددة جيدا.

٥ - أخذت مجموعة المقترحات في الاعتبار عمليتين رئيسيتين لحل القضية النووية

أولا - عملية تعامل إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعاونها معها؛

ثانيا - عملية المفاوضات بين إيران ونظرائها.

إن الاقتراح غامض فيما يتعلق بالغرض من المفاوضات وإجراءاتها وبالتوقعات المستوحاة منها. ويفتقر أيضا إلى الوضوح بشأن العلاقة والصلة بين العمليتين.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أن العمليتين متداخلتان من الناحية المنطقية وإن كان لكل منهما مزاياها الخاصة بها. فهذه المفاوضات جديرة، في الأحوال العادية بأن تدعم وتيسر عملية التعامل بين إيران والوكالة؛ فذلك هو المسلك الرئيسي لحل هذه القضية.

والقضية المحورية الأساسية في مجموعة المقترحات هي أنشطة إيران النووية والطريقة التي يمكن بها حل مسألة الامتثال في هذا الصدد. غير أن الاقتراح للأسف، متناقض تماما حول هذه النقطة المحورية، ولا يحدد كيف يمكن معالجة هذه المسألة وبأي طريقة. الواضح، بطبيعة الحال، أن هذه القضية تأتي أساسا في نطاق مسؤوليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالة هي مركز التنسيق. ولكن تظل هناك قضايا أخرى خارج هذا النطاق، وينبغي أن تكون محور التركيز في المفاوضات.

استنادا إلى عناصر في مجموعة المقترحات، تتخذ القضية النووية ثلاثة أفرع، هي:

أولا: حقوق الأطراف ومسؤولياتها تجاه بعضها البعض وما ينبغي أن تتخذه من إجراءات. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأنظمة الوكالة؛

ثانيا: شفافية القضية وتطبيعها وحلها نهائيا في الوكالة؛

ثالثا: بناء الثقة لدى الجانبين في جميع المجالات، بما فيها المسائل الأمنية.

إن جمهورية إيران الإسلامية:

أولا: تقبل معالجة هذه المسائل باعتبارها مسائل محورية، إلى جانب مسائل أخرى؛

ثانيا: توافق على أن المسائل الثلاث المذكورة أعلاه مترابطة فيما بينها لتشكل

كلا واحدا؛

ثالثا: تؤكد أن هذه المسائل قائمة على المعاملة بالمثل وعلى التبادل المشترك، وأن على كل جانب أن يسعى إلى بذل جهود مشتركة للمضي بهذه القضية قدما، واضعا في اعتباره أن تحقيق توازن في ما يتخذه كل جانب من إجراءات وما لديه من توقعات أمر أساسي؛

رابعا: تؤكد من جديد أن حل هذه المسائل والاتفاقات يمكن أن يتحقق لو أن جميع الأطراف حصرت توقعاتها وإجراءاتها في إطار القواعد المتفق عليها دوليا، وبوجه خاص، معاهدة عدم الانتشار، ومتى تم لها ذلك. وأي توقعات أو إجراءات تتجاوز الإطار المذكور، يمكن النظر فيها بوسائل الإقناع والتفاهم فحسب، وبمحض الإرادة.

٦ - حول المحور الأول

يتمثل موقف إيران الثابت في أن عملية المفاوضات وعملية تعامل إيران مع الوكالة ينبغي أن تستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية ناشئة عن معاهدة حظر الانتشار:

أولاً: لجمهورية إيران الإسلامية الحق في أن تواصل برنامجها النووي السلمي المقصود، بما في ذلك أنشطتها المتعلقة بدورة الوقود، لأغراض سلمية، في إطار معاهدة عدم الانتشار وتحت ضمانات الوكالة.

ثانياً: إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار وعضواً في الوكالة، ملزمة بالامتثال لجميع تعهداتها بموجب الاتفاق الثنائي الذي أبرمته مع الوكالة وبتهيئة الظروف الملائمة للوكالة لتضطلع بمسؤولياتها إزاء أنشطة إيران.

ثالثاً: لجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها عضواً في الوكالة، الحق في أن تحصل على دعم فعلي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاستثمار والتجارة من البلدان المتقدمة النمو في الميدان النووي، وفقاً لأحكام معاهدة عدم الانتشار وأنظمتها. ومن الناحية الأخرى، فإن جميع محاورها الذين يتمتعون بقدرات في التكنولوجيا النووية ملزمون بإزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل التعاون النووي السلمي مع إيران، تنفيذاً لالتزاماتهم.

إن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للتفاوض حول جميع جوانب المبادئ الثلاثة المذكورة أعلاه ولديها مقترحات محددة ذات صلة بهذه المسألة لإدراجها في جدول الأعمال.

إن مجموعة المقترحات تشكو من أوجه قصور وغموض فيما يتعلق بالنظر في هذه المبادئ، فهي حينما يتعلق الأمر بحق إيران في تنفيذ برنامج وأنشطة نووية سلمية، تلتزم الصمت سواء من حيث نطاق هذا الحق أو من حيث ممارسته.

ولما كانت عملية التخصيب ودورة الوقود النووي للأغراض السلمية تمثلان مسألة واحدة معروضة للنظر، فيتعين على مقدمي مجموعة المقترحات أن يوضحوا ما إذا كانوا يعترفون بمعاهدة عدم الانتشار أساساً لتحديد نطاق هذا الحق. وما إذا كانت أنشطة دورة الوقود، وبوجه خاص، عملية التخصيب للأغراض السلمية تأتي في رأيهم، ضمن هذا النطاق أم لا. والقضية الأساسية الأخرى هي ممارسة هذه الحقوق وتنفيذ برنامج نووي، بناء على حقوق تنص عليها معاهدة عدم الانتشار. إن مجموعة المقترحات غامضة حول ما إذا كان الاعتراف بحق إيران اعترافاً نظرياً أم عملياً.

إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة المقترحات غامضة فيما يتعلق بالتعاون النووي ونقل التكنولوجيا النووية، وبناء محطات للطاقة النووية في إيران، وضمادات الإمداد بالوقود المطلوب. وتتضمن المجموعة إحالات في هذا الصدد، وهو ما ينطوي على وجود نية في حصر التعاون النووي في مجالات محددة، وفي هذا زيادة في الغموض.

إن مسألة التعاون في المجالات النووية تكتسب أهمية كبيرة في نظر إيران، ويمكن أن تشكل جزءاً فعالاً في المفاوضات. فأوجه التعاون هذه مهمة بوجه خاص في تمهيد الأرض لبناء ثقة متبادلة. وللأسف فإن تجارب إيران السابقة مع بعض أعضاء مجموعة ١+٥ ليست إيجابية فبناء الثقة حول وثيقة أوجه التعاون هذه وفعاليتها ومداهها غير المحدود ضمن نطاق معاهدة عدم الانتشار والأنشطة السلمية يتطلب مفاوضات واتفاقات أكثر تفصيلاً.

في هذا الإطار، تصر جمهورية إيران الإسلامية أيضاً على أن يُنظر إلى التزامات الأطراف الأخرى في معاهدة عدم الانتشار باعتبارها أحد المبادئ الأساسية للمفاوضات. وواضح بدهاءة أن انضمام أي دولة، طرفاً في معاهدة دولية يقوم على افتراض أن الأطراف الأخرى تمثل لقواعدها. إضافة إلى ذلك، فإن لجميع الأطراف حقوقاً متساوية وعليها مسؤوليات متساوية - بموجب قواعد معاهدة عدم الانتشار - إزاء امتثال الأطراف الأخرى. وهذا أمر منطقي أيضاً، أي ألا ينتظر عضو من الآخرين سوى الامتثال، تماماً كما هو منتظر منه.

(٧) لقد نظر مقدمو مجموعة المقترحات في بعض الالتزامات والتدابير التي ينبغي أن يضطلع بها الجانبان قبل بدء المفاوضات، وهي "تهيئة الظروف الملائمة للمفاوضات". وعلى الرغم من أن بعض هذه الاعتبارات يمكن أن تكون قواعد عامة لعملية التفاوض، فهي غير كافية وغير جلية، وينبغي أن تكملها وتوضحها بعض الاعتبارات الإضافية، وسوف تتناول هذه الاعتبارات في الأجزاء التالية.

إن القضية المتبقية هي أن يقوم الطرف الآخر بتعليق ملف إيران في مجلس الأمن أثناء فترة المفاوضات وأن تقوم إيران بتعليق أنشطة التخصيب في الوقت ذاته. وتوافق جمهورية إيران الإسلامية على النظر في بعض المبادئ والشروط، لزيادة التأكيد على إجراء مفاوضات مثمرة وتعتبر ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذه الأثناء، ينبغي التأكيد على النقاط التالية:

١/٧ - إذا كانت المفاوضات تعتبر سبيلاً للتفاهم والاتفاق، فإن ذلك يتناقض جوهرياً مع وضع هذه القضية على جدول أعمال مجلس الأمن. بناء عليه، فإن التوقف عن إشراك مجلس الأمن وعن أي مبادرة لا تنسجم ومبدأ "الحل عن طريق التفاوض" مسألة غنية عن أي تفسير.

٢/٧ - فالطرف الآخر لم ينتهك هذا المبدأ فحسب، بإشراكه مجلس الأمن وبتخاذ قرار في هذا الصدد، بل وأخل بقاعدة عملية التفاوض. وفي حقيقة الأمر، أصبحت مصداقية من

قدموا مجموعة المقترحات، سواء في نواياهم وفي أعمالهم موضعاً للشك، ما لم يقترحوا طريقة ما لدحض ذلك.

٣/٧ - ولا تستطيع جمهورية إيران الإسلامية أن تقبل مساواة مجموعة ١+٥. مجلس الأمن على نحو ما يرد ذكره في مجموعة المقترحات. فالمنهج السليم إذن هو أن يقوم مجلس الأمن، وبالأساليب المرعية، بسحب الملف النووي من جدول أعماله، وأن يقرر أن السبل والوسائل القانونية المعتمدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تدعمها عملية تفاوض قائمة على أسس سليمة، هي الأسلوب المنطقي لمعالجة القضية.

٤/٧ - وترفض جمهورية إيران الإسلامية، أساساً، استخدام قرار مجلس الأمن أداة للضغط من أجل فرض اقتراح مجموعة ١+٥، وتعتبر هذه الممارسة تشويهاً ونقوضاً للنوايا المبدئية، وهي لن تدعن لذلك. ولن يتسنى إحراز أي تقدم في هذا المسار إلا بالفصل بين هاتين المسألتين، بما معناه فصل أي مفاوضات تتم عن قرار مجلس الأمن الذي لا يستند إلى أي مسوغات.

٥/٧ - وليس واضحاً لجمهورية إيران الإسلامية كيف سيساعد تعليق أنشطة إيران النووية على "تهيئة الظروف الملائمة للمفاوضات"، ولكن الواضح هو أن إصرار الطرف الآخر على هذه المسألة، علماً بسعي بعض الأطراف من أجل إضعاف إيران وفرض قيود عليها، وأخذاً في الاعتبار بوجه خاص سجلات المفاوضات السابقة مع بعض هذه الأطراف، والمواقف العدائية من جانب البعض الآخر، أمر من شأنه أن يعكس صفو "الظروف الملائمة للمفاوضات".

علاوة على ذلك، ولتحقيق مزيد من الاطمئنان، يمكن أن تصدر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بعمليات التفتيش والتحقق، أثناء المفاوضات، في شكل وإطار جديدين حتى يتسنى لجميع الأطراف بناء تصور واضح عما سيحرز من تقدم في المستقبل. وإلى جانب ذلك، فإن الحد من فترة التفاوض، يمكن أن يقلص إلى أدنى حد أي احتمالات لتحقيق تطورات تقنية محددة. وعلى أي حال، فعلى الرغم من أن وضع شروط سابقة من طرف واحد إزاء عملية يفترض أن تمضي قدماً من خلال التفاهم والرضا، لا يبدو منطقياً، فإن جمهورية إيران الإسلامية لا تعترم رفض القضية برمتها، وهي على استعداد لإتاحة فرصة للجانبين لأن يتبادلا وجهات النظر بشأن هذه القضية ويحاول أحدهما إقناع الآخر ويتوصلا إلى تفاهم مشترك.

٦/٧ - ولتجنب أي شكوك بشأن نوايا جمهورية إيران الإسلامية أو اتهامها بالتعطيل المتعمد لمجريات الأمور، وما إلى ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية تعلن إطارها الزمني المحدد لهذه القضية من أجل "تهيئة الظروف الملائمة للمفاوضات" على النحو التالي:

١ - تقبل جمهورية إيران الإسلامية بأن "اتخاذ خطوات طوعية ثنائية" تظهر حسن النية لدى الجانبين يمكن أن يساعد على تهيئة المناخ والمسار الملائمين للمفاوضات لتصبح أكثر فاعلية.

٢ - وفي هذا الإطار، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة لمناقشة هذه المسألة خلال المفاوضات من أجل أن يفهم كل جانب تعليقات الجانب الآخر ومسوغاته.

٣ - وهذه الخطوة مرهونة باتخاذ الطرف الآخر خطوات متزامنة معها ليظهر أنه لا يعتزم حرمان جمهورية إيران الإسلامية من أي حقوق أو فرض قيود عليها. وتشمل هذه الخطوات، على وجه التحديد، ما يلي:

- سحب ملف إيران نهائياً من مجلس الأمن وإعادته إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تطبيع قضية إيران النووية لدى الوكالة.
- يلتزم الطرف الآخر بعدم تقييد أنشطة إيران السلمية باعتبار أن ذلك أمر ناتج عن المفاوضات، بل عليه أن يسعى من أجل التوصل إلى طرق يتفق عليها الجانبان لإيجاد مزيد من التأكيدات بالطابع السلمي لهذه الأنشطة وبعدم تحويلها عن مسارها.
- يقبل جميع أعضاء مجموعة ١+٥، إظهاراً منهم حسن نواياهم، التخلي عن أي قيود يفرضونها تتجاوز القواعد الدولية المشروعة في مختلف المجالات.

٨) وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، مسألة "الشفافية"، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن عملية التفاوض وعملية التفاعل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تقوموا على قبول جميع الأطراف المعنية بهذه المبادئ:

(أ) للأطراف المتفاوضة الحق في أن يتم إطلاعها على عدم انحراف الأنشطة النووية السلمية لإيران عن مسارها في إطار معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن يتم ذلك قدر الإمكان ضمن جدول زمني معين.

(ب) يتعين أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدراسة وتقييم هذه المسألة في إطار قواعد وأنظمة معاهدة عدم الانتشار. ويجب أن يقوم النهج الذي تعتمد الوكالة إزاء

هذه المسألة على معايير تقنية ومتسقة وقانونية (وفقا للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية) وأن يتبع بروح من التعاون والاحترام المتبادل، ويتجنب أي إطالة للعملية، ويتعد عن أي ميل أو تأثير سياسي، ويستند إلى مبدأ افتراض البراءة.

(ج) ستيسر جمهورية إيران الإسلامية ظروف العمل اللازمة لعمليات التفتيش التي تجريها الوكالة لتوضيح أوجه الغموض، وستقدم أعلى درجات التعاون لتسريع عملها، وستنظر، إذا لزم الأمر، في اتخاذ خطوات طوعية نحو تنفيذ البروتوكول الاختياري، رهنا بتوافر شروط قانونية. والنقاط المشار إليها في مجموعة المقترحات، فيما يتعلق بتعاون إيران تعاوننا تماما مع الوكالة، مرتبطة بهذا الموضوع.

إن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للتفاوض بشأن هذه المسائل في إطار المبادئ المشار إليها سابقا، وللمشاركة بفعالية في تحقيق التفاهم والوثام.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية أن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتطلب وضع إطار شامل ومنطقي للعمل بأكمله والإجراءات المتصلة به، وهو أمر محل اتفاق بين إيران والوكالة. وينبغي أن يشمل هذا الإطار بعض الجوانب الهامة، ومنها:

- أن يكون التعاون محدودا في إطار المعايير التقنية والقانونية وألا يكون معرضا لتأثير دوافع وضغوط سياسية، ولا لتزوع إشكالي ولا مطالب استخباراتية لأطراف من خارج الوكالة.
- وضع معايير التقييم للوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة عادية ولا تتسم بالتمييز، استنادا إلى مبدأ افتراض البراءة. وبعبارة أخرى، إن عدم القدرة على العثور على أية مؤشرات مؤكدة بعد إجراء الفحوصات التقنية والقانونية العادية على النحو الواجب، ينبغي اعتباره عدم وجود أنشطة أو مواد نووية غير معلنه.
- وضع جدول زمني وشروط معقولة لاختتام العمل وتسوية الملف النووي الإيراني داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام المتبادل من كلا الجانبين بالوفاء بمجموعة الشروط والجدول الزمني المحددة.
- تعليق النقاش بشأن القضية النووية الإيرانية في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تقديم التقرير النهائي للمدير العام، وفقا للجدول الزمني المعلن.

ستكون جمهورية إيران الإسلامية على استعداد للتنفيذ الطوعي للبروتوكول الاختياري، رهنا بتوافر شروط قانونية، إذا تمت تلبية الشرطين أعلاه، وهما أن تتابع قضية

إيران النووية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقط وأن تتوقف أي تدخلات لمجلس الأمن أو غيره من الكيانات.

يمكن لعملية التفاوض أن تساعد من أجل تحقيق الإطار المشار إليه سابقا، والأهم من ذلك أن كفالة وجود ثقة متبادلة بين الجانبين (إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية) وحل هذه المسائل وإزالة أوجه الغموض وعدم تعقيد الوضع.

٩) فيما يتعلق بالموضوع الثالث، وهو مسألة "بناء الثقة المتبادلة"، تعتقد جمهورية إيران الإسلامية ما يلي:

١/٩ في الوقت الحاضر، ومن وجهة نظر أمنية، لدى أغلبية المجتمع العالمي ثقة في المخططات والنوايا النووية لجمهورية إيران الإسلامية أو على الأقل ليس لديها قلق أمني بشأنها على وجه التحديد.

٢/٩ يلزم أن يكون هناك تعريف واضح لعبارة "الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي المدني الإيراني"، نظرا لأن هذه عبارة عامة وغامضة جدا. وينبغي توضيح ما هي معايير بناء الثقة على النطاق الدولي ومن هم الذين يقومون بالتقييم؟ وما هي المعايير والأسس القانونية لبناء الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي المدني الإيراني؟ وهل هناك معايير أخرى تتجاوز القواعد والمعاهدات الدولية الحالية المعروفة؟ وفي كل الأحوال، ترحب جمهورية إيران الإسلامية بصدق "بتطوير العلاقات وإقامة تعاون على أساس الاحترام المتبادل وبناء الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي المدني الإيراني". لكن من الضروري لإعادة التأكيد على هذين المبدأين وتجنب إدراج مسائل أخرى كشروط مقيدة.

٣/٩ وفيما عدا النقطة المشار إليها أعلاه، فإن بناء الثقة الدولية في الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي المدني الإيراني، ومعناه تطمين مقبول بعدم تحويل تلك الأنشطة إلى الأغراض أو الاستخدامات العسكرية، يشمل جانبيين يهتمان الحاضر والمستقبل. وهو ما يعني الطمأنة في الوقت الحاضر بعدم وجود أنشطة أو مواد نووية غير معلنة، وأن جميع الأنشطة والمواد النووية المعلنة هي ذات طبيعة سلمية وأنها تحت إشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإضافة إلى ذلك، فإن هذا الوضع سيستمر في المستقبل المنظور. فالإشراف القانوني الذي تقوم به الوكالة في فحصها لمختلف جوانب الأنشطة النووية لإيران وفحوصاتها المنتظمة المستمرة كافية لما يتعلق ببناء الثقة في الوقت الحاضر. وفي رأي جمهورية إيران الإسلامية، فإن ما أُشير إليه في الجزء ٨ بالنسبة لموضوع الشفافية كاف لهذا الغرض. ومعناه أنه ما دامت الوكالة تقوم فعلا بفحص الأنشطة النووية لإيران وما دامت جمهورية إيران

الإسلامية متعاونة معها وليس ثمة مؤشر على وجود أية أنشطة أو مواد نووية غير معلنة، فلا ينبغي أن يكون هناك سبب لانعدام الثقة.

وفيما يتعلق بالتطمينات المتعلقة بالمستقبل، وهي أن جمهورية إيران الإسلامية لن تستخدم قدرتها النووية في تطبيقات غير سلمية، فهي قضية قد تنطبق على العديد من الحالات الأخرى والعديد من البلدان الأخرى. ولم يعالج هذا الأمر في المعاهدات الدولية والقواعد القانونية، ولا ينبغي بطبيعة الحال أن تكون مصدرا للقلق. إضافة إلى ذلك، لا تعتبر حيازة أسلحة نووية جزءا من عقيدة الأمن القومي الإيراني. ومع ذلك، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة، لإظهار حسن نيتها إذا رأت سلوكا مسؤولا ومنطقيا من الطرف الآخر، لأن تقدم ضمانات بالطرق الملائمة بأنها لن تتخلى عن عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار، وتلتزم نفسها بهذه الطريقة حتى بالجانب المستقبلي من عملية بناء الثقة.

٤/٩ ومع ذلك، فإن جميع النقاط المشار إليها سابقا في ٣/٩ مشروطة بأن يتم بناء الثقة (بالنسبة لإيران) بصورة متبادلة ومتزامنة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية. وفي رأي جمهورية إيران الإسلامية، فإن هذا يشمل ثلاث مسائل هامة، هي:

- أ) التزام الطرف الآخر بالسعي بجدية إلى إقامة "منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، ولا سيما الالتزام بترع سلاح النظام الصهيوني من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية.
- ب) التزام الطرف الآخر بإقناع بلدان المنطقة (الشرق الأوسط) التي لم توقع بعد على اتفاقية عدم الانتشار، أو لم تنفذ بعد البروتوكول الاختياري، بقبول عضوية معاهدة عدم الانتشار وتنفيذ البروتوكول الاختياري.
- ج) التزام الشركاء المفاوضين وتقديمهم ضمانات بمنع جميع الأعمال العدائية والتقييدية ضد جمهورية إيران الإسلامية والاحتجاج عليها، بما في ذلك أي حصار علمي وتقني وسياسي واقتصادي وتجاري وأي نوع من العدوان أو التهديد العسكري.

ويمكن للعملية التفاوضية أن تساعد على الوصول إلى تفاهم بشأن سبل موازنة هذين الجانبين (٣/٩ و ٤/٩) وخطط العمل التي من المقرر تصميمها وتنفيذها.

١٠ يتعلق جزء من مجموعة المقترحات بمحالي التعاون السياسي والاقتصادي، وهو من الأوجه الفضفاضة والغامضة في هذه المقترحات. والفكرة الرئيسية ليست واضحة هنا.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن النهج المعتمد في هذا الفرع متناقض مع ما أعرب عنه في بداية الحزمة بوصفه "الهدف". إذا كان الهدف "تطوير العلاقات والتعاون... بناء على الاحترام المتبادل" والثقة المتبادلة، فإن هذا يتطلب تغييرا في السياسات. إن القول بأن بعض القيود المفروضة على إيران ستزال يتضمن مفهوميين ضمنيين، كما يلي: أحدهما أن هناك سياسة تتمثل في استخدام قيود علمية وتقنية وتجارية وغيرها للضغط على إيران وفرض حظر عليها، والثاني أن هذه السياسة في أحسن السيناريوهات حتى الآن، ستستمر في مجالات أخرى. وهذا يتناقض تناقضا واضحا مع المفهوم المركزي لهذا المقترح الذي يدعو إلى "بداية جديدة" من أجل التوصل إلى "اتفاق شامل" و "طويل المدى مع إيران".

إذا كنا نريد أن نمنح المفاوضات فرصة للنجاح، فإن المبدأ الأساسي هو أن تحدد جميع الأطراف أفعالها وتوقعاتها وفقا للقواعد والترتيبات العادية للقانون الدولي.

والسؤال هو ما هي القواعد والأنظمة الدولية لهذه القيود وأنظمة الحظر؟ وما هو هدف استمرارها؟ ولماذا ينبغي أن تكون هناك مطالب إضافية ليتم رفعها؟ لذلك، يلزم، كما أُشير إلى ذلك من قبل، رؤية حدوث تغيير في السياسات، تغيير سياسات التخويف والضغط والحصار وفرض القيود على إيران.

ولحسن الحظ، فإن لإيران علاقات فاعلة وواسعة مع الصين والاتحاد الروسي. وهناك أيضا علاقات دبلوماسية وتجارية مع البلدان الأوروبية الرئيسية التي جرت بعض القيود في بعض الحالات. تشير البيانات المتاحة إلى أن أغلبية مجموعة 1+5 لا تميل إلى الاستخدام السياسي للوسائل التجارية والاقتصادية، وليست هناك أولوية محددة في سياساتها العامة لحرمان إيران أو فرض قيود عليها. وبالرغم من أن بعض الدول لا تستخدم بطريقة غير مقبولة سياسات تقييدية ضد إيران فحسب، بل إنها تسيء أيضا استخدام تفوقها التقني والتجاري لإجبار حكومات أخرى وشركات بلدان ثالثة على المشاركة في الممارسات معاكسة لنظام التجارة ومعاكسة لسياساتها الوطنية ذاتها. لذلك، فإن الجزء الرئيسي على الأقل من المسائل المقترحة في هذا الفرع ليس أساسا قضية بين إيران والطرف الآخر، وإنما هو قضية على الطرف الآخر أن يسويها بنفسه.

وتقترح جمهورية إيران الإسلامية على الأطراف الغربية التي تريد المشاركة في فريق المفاوضات، باسم بلدانها وباسم البلدان الأوروبية الأخرى، أن تنحي جانبا سياسة التخويف والضغط والجزاءات ضد إيران، وأن تسعى إلى إقامة علاقات طبيعية وفاعلة وإلى التعاون في جميع المجالات وإلى تقديم الضمانات اللازمة لهذا الغرض. وفي هذه الحالة، يمكن أن تضاف

إلى قائمة هذا الفرع بعض القضايا الأهم، وهي تأمين المصالح الطويلة الأمد لكلا الجانبين في مجال التعاون الاقتصادي والسياسي.

١١) إن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة لإبرام اتفاق تعاون شامل وطويل الأمد لتحقيق "تنمية وأمن مستدامين في المنطقة"، بناء على أحكام وشروط عادلة، يراعي حقوق جميع البلدان، ويساهم إلى أقصى حد ممكن في إقامة ترتيبات أمنية فعالة في نموذج يشمل الجميع، وذلك بجميع ما لديها من إمكانيات بصفتها دولة مسؤولة وعضوا فاعلا في المجتمع الدولي له دور إقليمي فعال.

وعلى هذا الأساس، فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للاضطلاع بدور إيجابي في إقامة ترتيب للتعاون من أجل "أمن مستدام في مجال الطاقة" وإقامة تعاون وشراكة مكثفين مع البلدان الأوروبية وغيرها من بلدان المنطقة.

وختاما، ينبغي التشديد على أنه بالرغم من تناقض سلوك بعض البلدان في تقديمها مجموعة المقترحات، وسعيها إلى العمل غير المرر المتمثل في إصدار قرار مجلس الأمن الأخير، فقد حاولت جمهورية إيران الإسلامية، استجابة لمجموعة المقترحات، وانطلاقا من حسن نيتها وعزمها تحقيق تقدم معقول، وضع أساس لحل القضية النووية الإيرانية باتباع مسلك بناء يقوم على المفاوضات.

ومع ذلك، إذا ردت بعض الأطراف ذات الترععات التي تجنح إلى المغامرة على حسن نية إيران بأداة مجلس الأمن، في هذه الحالة ستكون المواقف المعرب عنها في هذا الرد لاغية وستختار جمهورية إيران الإسلامية مسار عمل مختلف.